مصرف سورية المركزي
Central Bank of Syria

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2018/38

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بشكل مرجعي وصحيح إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research and Public Statistics and Planning Directorate		**مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط**
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone	+963 11 224 20 77	**هاتف**
Facsimile	+963 11 224 20 77	**فاكس**

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2018/38

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، مع انخفاض في مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وانخفاض في أسعار الذهب المحلية.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- أثر قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة في بعض الدول العربية.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو: نمو الائتمان الأسري في شهر آب لعام 2018، وتوقعات التضخم في شهر أيلول من العام ذاته.
- فرنسا: معدل التضخم في شهر أيلول لعام 2018.
- ألمانيا: استقرار معدل البطالة في شهر آب من عام 2018.
- أمريكا: ارتفاع طلبيات السلع المعمرة الأمريكية والإنفاق الشخصي في شهر آب من عام 2018، الاحتياطي الفيدرالي يرفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة في شهر أيلول من العام ذاته، وارتفاع مطالبات إعانة البطالة الأمريكية إلى أعلى مستوى خلال سبعة أسابيع.
- بريطانيا: نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع عجز الحساب الجاري في الربع الثاني من عام 2018، وانخفاض مؤشر ثقة المستهلكين في شهر أيلول من العام ذاته.
- روسيا: ارتفاع أرباح الشركات في الأشهر السبعة الأولى من عام 2018، ومؤشر الثقة في الأعمال دون تغيير في شهر أيلول من العام ذاته.
- اليابان: انخفاض معدل البطالة في شهر آب من عام 2018.
- تركيا؛ تراجع العجز التجاري في شهر آب من عام 2018.
- البنك الدولي: نفايات العالم ستنمو بمعدل70% بحلول عام 2050 ما لم يُتخذ إجراء عاجل.
- مجموعة البنك الدولي تتعهد بتقديم مليار دولار أمريكي لتخزين الطاقة الكهربائية بالبطاريات لتعزيز الطاقة المتجددة عالمياً.

❖ **أوراق بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ إصلاح الصين لخفض القدرة الإنتاجية، وتأثيره على أسعار المنتجين.
- .بنك التسويات الدولية؛ ماذا تفعل الانكماشات النقدية؟ باستخدام إجرائية تحديد الطبيعة اللوغارتمية.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- فيتنام: تجربة اقتصادية جديرة بالاهتمام كواحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 508.10 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 514.49 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 6.39 ليرة سورية (بمعدل 1.24%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

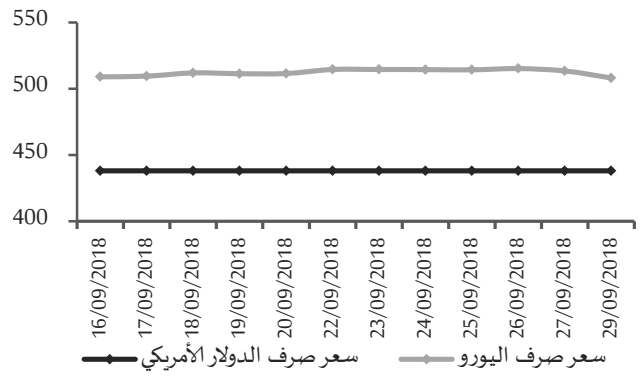

سعر الصرف حسب نشرة وسطي أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الخاصة بالمصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436.00 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 505.91 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 512.19 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 6.28 ليرة سورية (بمعدل 1.23%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

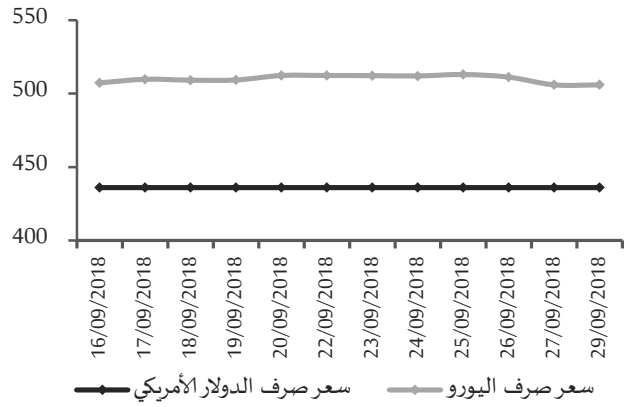

أسعار الذهب في السوق المحلية:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 13,200 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 13,286 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 86 ليرة سورية (بمعدل 0.65%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 15,400 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 15,500 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 100 ليرة سورية (بمعدل 0.65%)، (الشكل رقم 3).

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

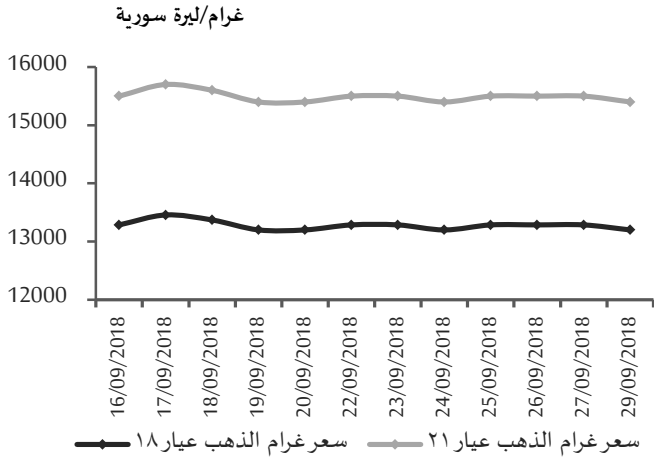

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 6,143.90 نقطة مقارنةً بمستوى 6,185.09 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.67%، ويعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم سبع شركات هي: بنك الشام بنسبة انخفاض بلغت 4.63%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة انخفاض بلغت 3.95%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت 2.64%، وبنك الأردن سورية بنسبة انخفاض بلغت 2.41%، وبنك سورية والخليج بنسبة انخفاض بلغت 2.27%، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة انخفاض بلغت 1.39%، وفرنسبنك سورية بنسبة انخفاض بلغت 0.58%. هذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية[1] ارتفاعاً إلى مستوى 880 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 671 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفض حجم التداول إلى مستوى 1,033 ألف سهم مقارنةً بمستوى 1,065 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 676 صفقة مقارنةً بـ 626 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

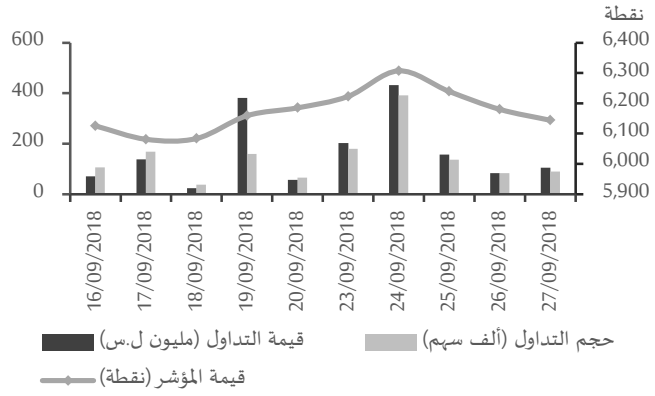

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

واستمر قطاع المصارف بالسيطرة على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته من مستوى 63.87% في تداولات الأسبوع السابق إلى مستوى 99.93% في الأسبوع الحالي، ووصلت حصة قطاع الخدمات الذي لم يجر عليه أي تداول في الأسبوع السابق إلى مستوى 0.01% في الأسبوع الحالي، بينما انخفضت حصة قطاع التأمين من مستوى 36.12% في تداولات الأسبوع السابق إلى مستوى 0.06% في الأسبوع الحالي، في حين لم يجر أي تداول على قطاعي الزراعة، والصناعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

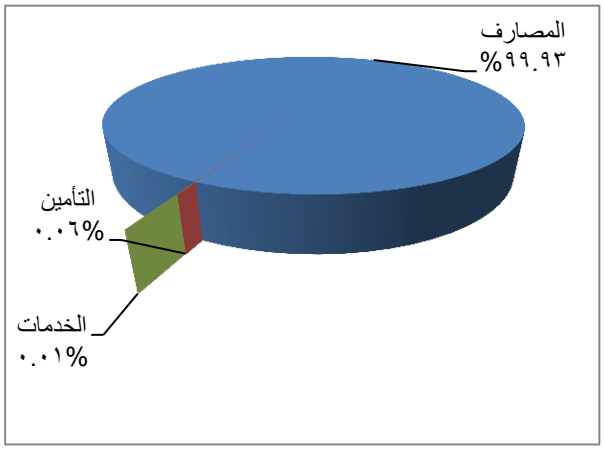

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 65.06% وحجم تداول 632,092 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 16.62% وحجم تداول 150,739 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 7.19% وحجم تداول 46,373 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 5.06% وحجم تداول 95,775 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 2.81% وحجم تداول 36,439 سهم، تلاه بنك الأردن سورية بنسبة استحواذ 1.30% وحجم تداول 29,836 سهم، وأخيراً جاء فرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 1.24% وحجم تداول 25,720 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 0.5%.

[1] توجد صفقة ضخمة واحدة قيمتها 25 مليون ليرة سورية وبحجم تداول 53 ألف سهم.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

مجلس الوزراء يناقش مشروع قانون الاستثمار، ويقرر إحداث إدارة مشتركة لمدينة معارض بيع السيارات في منطقة الدوير:

خصص مجلس الوزراء جلسته هذا الأسبوع لمناقشة المسودة الأولية لمشروع قانون الاستثمار الجديد الذي أصبح ضرورة ملحة لتلبية متطلبات المرحلة القادمة، والوصول إلى مشروع قانون يحقق بيئة استثمارية جاذبة تستند على ضمانات، وتسهيلات ومحفزات مالية وضريبية، وإعفاءات وتبسيط الإجراءات للمستثمرين "سوريين وغير سوريين"، إضافةً إلى تسهيلات ائتمانية للتحويلات المالية، وفتح الحسابات المصرفية، وتم التركيز على أهمية أن يشمل القانون تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي الناظم لعمل الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، وتوفير فرص عمل، وإحداث مناطق تنموية تخصصية، ومناطق استثمارية بمزايا خاصة، والمواءمة بين الاستثمار الخاص والعام، مع ضرورة وجود معايير لتحقيق قيمة مضافة أكبر للمنتج المحلي تساعد على تسويقه محلياً وخارجياً، ووضع آلية مطمئنة لتسوية النزاعات الاستثمارية، والتحكيم التجاري، وتحديد مدة زمنية واضحة لإنهاء إجراءات البدء بالمشروع، وفي سياق آخر قرر المجلس إحداث إدارة مشتركة دائمة لمدينة معارض بيع السيارات في منطقة الدوير بين محافظتي دمشق وريفها، بحيث تتولى هذه الإدارة مهام تخطيط المدينة وتنظيمها وإدارتها، ووضع نظام لاستثمارها، وناقش المجلس مشروع قانون بالمصادقة على معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في دمشق بتاريخ 23 تموز من عام 2018 بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية أوسيتيا الجنوبية.

الاقتصادات العربية:

أثر قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة في بعض الدول العربية:

الكويت: أبقى بنك الكويت المركزي على سعر الخصم الرئيس دون تغيير عند 3%، وذلك بعد قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، حيث أنه وعلى خلاف بقية دول الخليج العربية المصدرة للنفط والتي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، تربط الكويت عملتها بسلة غير مُفصح عنها من العملات، يقوم فيها الدولار الأمريكي بدور رئيس، ويمنحها ذلك مجالاً لعدم الالتزام بالسياسة النقدية الأمريكية في حال كانت الظروف الاقتصادية المحلية تسمح بذلك، حيث قال محافظ بنك الكويت المركزي إنه بدلاً من زيادة سعر الخصم، فإن البنك يواصل استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة وإجراءاتها، التي تشمل إصدار سندات والقيام بعمليات التورق، إضافةً إلى قبول الودائع لأجل من المصارف المحلية والتدخل المباشر.

الإمارات العربية المتحدة: رفع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر إعادة الشراء (الريبو) الذي يطبق على اقتراض سيولة قصيرة الأجل من المصرف المركزي بضمان شهادات الإيداع بـ 25 نقطة أساس.

المملكة العربية السعودية: قررت مؤسسة النقد العربي السعودي رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 25 نقطة أساس إلى 2.25% من 2%، كما رفعت المؤسسة معدل اتفاقيات إعادة الشراء إلى 2.75% من 2.50%.

البحرين: رفع مصرف البحرين المركزي أسعار الفائدة على الإيداع لأجل أسبوع إلى 2.50% من 2.25%، كما رفع المصرف سعر فائدة الإيداع لأجل ليلة واحدة إلى 2.25% من 2%، وفائدة الإيداع لأجل شهر واحد إلى 3.25% من 3%، وسعر فائدة الإقراض إلى 4.25% من 4%.

مصر: أبقى البنك المركزي المصري على سعري فائدة الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند 16.75% و17.75% على الترتيب،

قائلاً أنّ القرار مناسب لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة، وهي 13% (±3%) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2018.

المغرب؛ أبقى بنك المغرب سعر الفائدة الرئيس دون تغيير عند 2.25%، قائلاً أنّ تكاليف الاقتراض الحالية تتماشى مع توقعات التضخم والنمو في المدى المتوسط، وعلى نحو منفصل، قال البنك إن المملكة ستطرح صكوك أو سندات سيادية في الخامس من شهر تشرين الأول من عام 2018 بقيمة مليار درهم.

اقتصاد منطقة اليورو:

التضخم في شهر أيلول لعام 2018:

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى 2.1% في شهر أيلول من عام 2018 ليتماشى مع توقعات السوق مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة والأغذية غير المعالجة.

نمو الائتمان الأسري في شهر آب لعام 2018:

ارتفعت القروض المقدمة إلى الأسر في منطقة اليورو على أساس سنوي بنسبة 3.1% في شهر آب من عام 2018 لتصل إلى 5,970 مليار يورو، وذلك بعد ارتفاعها السنوي بنسبة 3% في الشهر السابق، وكان هذا الارتفاع الأكبر في الإقراض الأسري منذ شهر شباط من عام 2009، وارتفع نمو الائتمان في القطاع الخاص بما في ذلك الأسر والشركات غير المالية إلى 3.4% في شهر آب من عام 2018 مقارنةً بـ3.3% في شهر تموز من العام ذاته.

فرنسا؛ معدل التضخم في شهر أيلول لعام 2018:

أشارت التقديرات الأولية إلى أنه من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم السنوي في فرنسا إلى 2.2% في شهر أيلول من عام 2018 مقارنةً بمعدل تضخم سنوي بلغ 2.3% في الشهر السابق، والذي كان أعلى مستوى له منذ ستة أعوام ونصف.

ألمانيا؛ استقرار معدل البطالة في شهر آب من عام 2018:

بلغ معدل البطالة المعدل موسمياً في ألمانيا 3.4% في شهر آب من عام 2018، دون تغيير عن الأشهر الثلاثة السابقة، ليبقى قريباً من أدنى مستوى له منذ 38 عاماً، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل على نحوٍ كبير.

الاقتصاد الأمريكي:

الاحتياطي الفيدرالي يرفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة في شهر أيلول لعام 2018:

تماشياً مع توقعات السوق؛ رفع الاحتياطي الفيدرالي النطاق المستهدف لمعدل الأموال الفيدرالية بمقدار 25 نقطة أساس ليصبح بين 2 - 2.25% خلال اجتماع شهر أيلول من عام 2018، ويتوقع صناع السياسة زيادة أخرى في سعر الفائدة هذا العام، وثلاث زيادات في عام 2019، وزيادة واحدة في عام 2020.

ارتفاع مطالبات إعانة البطالة الأمريكية إلى أعلى مستوى خلال سبعة أسابيع:

ارتفع عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء إعانات البطالة بمقدار 12 ألفاً ليصل إلى 214 ألفاً في الأسبوع المنتهي في 22 أيلول من المستوى المعدل في الأسبوع السابق والبالغ 202 ألفاً، وقد بلغت مطالبات البطالة أعلى مستوى لها منذ الأسبوع المنتهي في 4 آب من عام 2018، ويعكس ذلك بصورة أساسية الارتفاع المؤقت في عدد الأشخاص المستحقين لإعانات البطالة في الولايات التي تضررت من إعصار فلورنسا، وبلغ معدل البطالة المؤمن المعدل موسمياً 1.2% للأسبوع المنتهي في 15 أيلول دون تغيير عن معدل الأسبوع السابق.

ارتفاع طلبيات السلع المعمرة الأمريكية في شهر آب من عام 2018:

ارتفعت الطلبيات الجديدة للسلع المعمرة الأمريكية بنسبة 4.5% في شهر آب من عام 2018، بعد انخفاض بنسبة 1.2% في شهر تموز من العام ذاته، وتجاوزت توقعات السوق التي

أشارت إلى ارتفاع بنسبة 2%، حيث قادت معدات النقل هذه الزيادة نتيجة ارتفاع الطلب المتقلب على الطائرات المدنية.

ارتفاع الإنفاق الشخصي في شهر آب من عام 2018:

ارتفع الإنفاق الشخصي في الولايات المتحدة بنسبة 0.3% في شهر آب من عام 2018، بعد ارتفاع بنسبة 0.4% في شهر تموز من العام ذاته، وكانت هذه أصغر زيادة في الإنفاق الشخصي منذ شهر شباط من عام 2018، وبلغ متوسط الإنفاق الشخصي في الولايات المتحدة نسبة 0.54% خلال الفترة من عام 1959 حتى عام 2018، حيث بلغ أعلى مستوى له عند 2.80% في شهر تشرين الأول من عام 2001.

الاقتصاد البريطاني:

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2018:

زاد الناتج المحلي الإجمالي **على أساس سنوي** في المملكة المتحدة بنسبة 1.2% في الربع الثاني من عام 2018 بعد أن تم تصحيحه من التقديرات الأولية عند 1.3%، وجاء هذا النمو دون تغيير كبير عن أدنى مستوى له في ستة أعوام والبالغ 1.1% في الربع السابق، وقد أسهم الاستهلاك الأسري وصافي الطلب الخارجي على نحوٍ إيجابي في هذا النمو، بينما تقلص الاستثمار في الأعمال، **وعلى أساس شهري**؛ نما الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.4% في الربع الثاني من عام 2018، مقارنةً بنسبة 0.1% في الربع الأول من العام ذاته.

ارتفاع عجز الحساب الجاري في الربع الثاني من عام 2018:

ارتفع عجز الحساب الجاري في المملكة المتحدة إلى 20.3 مليار جنيه إسترليني في الربع الثاني من عام 2018 مقارنةً بـ 15.7 مليار جنيه إسترليني في الربع السابق، وكان هذا أكبر عجز في الحساب الجاري منذ الربع الثاني من عام 2017، حيث زاد العجز في السلع والدخل الأساسي، وانخفض فائض الخدمات.

انخفاض مؤشر ثقة المستهلكين في شهر أيلول من عام 2018:

انخفض مؤشر ثقة المستهلكين Gfk في المملكة المتحدة إلى 9- نقطة في شهر أيلول من عام 2018 مقارنةً بقراءة قدرها 7- نقطة في الشهر السابق، حيث أثرت تطورات Brexit في شهر آذار السابق في شعور المستهلكين بشأن الاقتصاد، وقد تم تسجيل انخفاض في أربعة من المؤشرات الفرعية الخمسة: المالية الشخصية على مدى الأشهر الـ 12 الماضية، المالية الشخصية خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، الوضع الاقتصادي على مدى الأشهر الـ 12 الماضية، والوضع الاقتصادي خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، في حين لم يطرأ أي تغيير على مؤشر قياس حجم المشتريات الكبيرة.

الاقتصاد الروسي:

ارتفاع أرباح الشركات في الأشهر السبعة الأولى من عام 2018:

ارتفعت أرباح الشركات في روسيا بنسبة 34.7% لتصل إلى 7,579 مليار روبل في الأشهر السبعة الأولى من عام 2018 مقارنةً بـ 5,626 مليار روبل في الفترة ذاتها من العام 2017، جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع صافي الأرباح في التعدين والمحاجر، وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، والتصنيع، وتجارة الجملة والتجزئة، والمرافق العامة، بينما انخفض صافي الدخل في النقل والتخزين، وأنشطة المعلومات والاتصالات.

مؤشر الثقة في الأعمال دون تغيير في شهر أيلول من عام 2018:

سجل مؤشر الثقة في الأعمال في روسيا قراءة قدرها 3- نقطة في شهر أيلول من عام 2018 دون تغيير عن القراءة السابقة المسجلة في شهر آب من العام ذاته، وبلغ متوسط مؤشر الثقة في الأعمال في روسيا 3.23- نقطة خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2018، ووصل إلى أعلى مستوى له عند 7 نقاط في شهر تموز من عام 2007.

الاقتصاد الآسيوي:

اليابان؛ انخفاض معدل البطالة في شهر آب من عام 2018:

انخفض معدل البطالة في اليابان إلى 2.4% في شهر آب من عام 2018 مقارنةً بنسبة 2.5% في شهر تموز من العام ذاته، وقد بلغت نسبة الوظائف إلى المتقدمين 1.63%، وهي النسبة ذاتها المسجلة في شهر تموز والأعلى منذ شهر كانون الثاني من عام 1974.

تركيا؛ تراجع العجز التجاري في شهر آب من عام 2018:

انخفض العجز التجاري التركي على أساس سنوي بنسبة 59% لتصل إلى 2.42 مليار دولار أمريكي في شهر آب من عام 2018 مقارنةً بـ 5.91 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من عام 2017، وهو أدنى عجز تجاري منذ شهر آذار من عام 2009، حيث انخفضت الواردات بنسبة 22.7% إلى أقل قيمة لها في عامين وسط انخفاض الليرة، بينما انخفضت الصادرات بنسبة 6.5%

المنظمات والهيئات الدولية:

البنك الدولي: نفايات العالم ستنمو بنسبة 70% بحلول عام 2050 ما لم يُتخذ إجراء عاجل:

كشف تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان **يا له من إهدار: نظرة على إدارة النفايات الصلبة في العالم حتى عام 2050**، أنه من المتوقع أن يرتفع حجم النفايات السنوية على مستوى العالم من 2.01 مليار طن عام 2016 إلى 3.4 مليار طن خلال السنوات الثلاثين المقبلة، وذلك نتيجة لتوسع المدن السريع وتزايد عدد السكان، وعلى الرغم من أن البلدان المرتفعة الدخل تمثل 16% من سكان العالم، فإنها مجتمعة تنتج أكثر من الثلث أي ما يقارب 34% من نفايات العالم، أما منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ فمسؤولة عن إنتاج ما يقارب من الربع أي حوالي 23% من جميع النفايات، وبحلول عام 2050؛ من المتوقع أن يزيد توليد النفايات في إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من ثلاثة أضعاف المستويات الحالية، في حين أن جنوب آسيا سيزيد تدفق النفايات لديها أكثر من الضعف، ويمثل البلاستيك تحديداً مشكلة ضخمة، فإذا لم يتم جمع المواد البلاستيكية وإدارتها على نحوٍ صحيح، فإنها ستلوث وتؤثر في الممرات المائية والنظم البيئية لمئات إن لم يكن لآلاف السنين، وفي عام 2016؛ أنتج العالم 242 مليون طن من النفايات البلاستيكية، وهو ما يعادل 12% من جميع النفايات الصلبة، وفقاً لما أوضحه التقرير، وأكد التقرير أيضاً أن إدارة النفايات الصلبة أمر بالغ الأهمية للمدن والمجتمعات المستدامة الصحية والشاملة، إلا أنه غالباً ما يتم تجاهلها، تحديداً في البلدان المنخفضة الدخل، ففي حين يتم استرداد أكثر من ثُلث النفايات في البلدان المرتفعة الدخل من خلال إعادة التدوير والتحويل إلى سماد، فإن 4% فقط من النفايات في البلدان المنخفضة الدخل يُعاد تدويرها، واستناداً إلى حجم النفايات المتولدة، وتكوينها، وكيفية إدارة النفايات، تشير التقديرات إلى أن 1.6 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون قد تم توليدها من معالجة النفايات والتخلص منها في عام 2016، وهو ما يمثل حوالي 5% من إجمالي الانبعاثات في العالم، وبالتالي فإن دعم البلدان في اتخاذ القرارات الحيوية بشأن تمويل إدارة النفايات الصلبة والتخطيط لها والسياسة الخاصة بها يعد أمراً أساسياً، وتشمل الحلول ما يأتي: أولاً؛ توفير التمويل للبلدان الأكثر احتياجاً، لا سيما البلدان الأسرع نمواً، لوضع أنظمة إدارة النفايات الحديثة، ثانياً؛ دعم البلدان الرئيسة المنتجة للنفايات للحد من استهلاك البلاستيك والقمامة البحرية من خلال البرامج الشاملة للحد من النفايات وإعادة تدويرها، ثالثاً؛ الحد من هدر الطعام من خلال توعية المستهلك، وإدارة المواد العضوية والبرامج المنسقة لإدارة النفايات الغذائية.

مجموعة البنك الدولي تتعهد بتقديم مليار دولار أمريكي لتخزين الطاقة الكهربائية بالبطاريات لتعزيز الطاقة المتجددة عالمياً:

أعلنت مجموعة البنك الدولي في قمة كوكب واحد التي عقدت في نيويورك بتاريخ 26 أيلول من عام 2018، التعهد بتقديم مليار دولار أمريكي لدعم برنامج عالمي جديد لتسريع وتيرة الاستثمارات في بطاريات التخزين لأنظمة الطاقة الكهربائية في

البلدان النامية ومتوسطة الدخل، ومن المتوقع أن يساعد البرنامج هذه البلدان على زيادة معدلات استخدامها للطاقات المتجددة لا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وتحسين أمنها في مجال الطاقة، ودعم استقرار شبكة الكهرباء، وتوسيع إمكانيات الحصول على الكهرباء، ومن المتوقع أن يؤدي تمويل مجموعة البنك الدولي بمليار دولار أمريكي إلى تعبئة 4 مليارات دولار أمريكي أخرى من التمويل المُيسَّر والاستثمارات العامة والخاصة لأنشطة مواجهة تغير المناخ، ويهدف البرنامج إلى تمويل إنتاج 17.5 جيجاواط/ساعة من سعة تخزين الطاقة بالبطاريات بحلول عام 2025– أي أكثر من ثلاثة أضعاف قدرات تخزين الطاقة المُركَّبة حالياً في جميع البلدان النامية والتي تبلغ نحو 4-5 جيجاواط/ساعة، وسيدعم البرنامج أيضاً مشروعات نموذجية واسعة النطاق لتقنيات التخزين الجديدة تناسب احتياجات البلدان النامية – مثل البطاريات المُعمِّرة، والقادرة على تحمُّل الظروف القاسية، ودرجات الحرارة العالية، علاوةً على مخاطرها البيئية الضئيلة.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

ارتفعت أسواق المال العربية في تداولاتها الأسبوعية باستثناء الأردنية، فقد ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 3.90% مسجلاً 14,632.40 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والاتصالات، والتجارة، يليه مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 2.22% مسجلاً 2,825.76 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والعقارات، والتأمين، يليه المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 1.68% مسجلاً 7,898.68 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والخدمات، والاتصالات، والتكنولوجيا، يليه المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 1.59% مسجلاً 11,377.24 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والتأمين، والاستثمار، بينما انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.80% مسجلاً 1,979.14 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمصارف، والعقارات.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

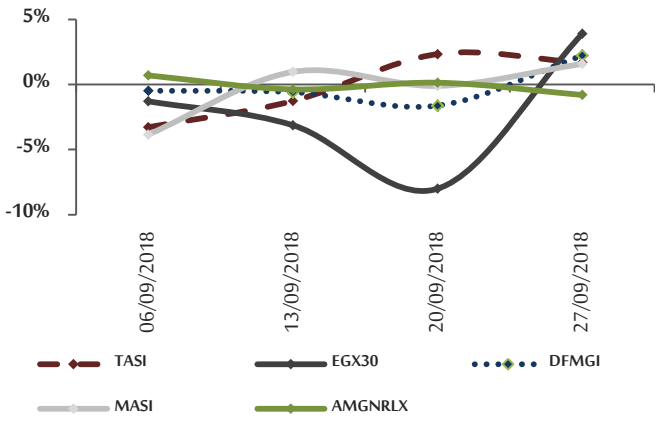

الأسهم الأمريكية:

انخفضت الأسواق المالية الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية باستثناء مؤشر NASDAQ، حيث سجلت خسائر في قطاعات الصناعة، والخدمات، بينما سجلت أرباح في قطاع التكنولوجيا، حيث **أغلق مؤشر NASDAQ** مرتفعاً بنسبة بلغت 0.74% مسجلاً 8,046.35 نقطة، بينما انخفض مؤشر **DJI** بنسبة بلغت 1.07% مسجلاً 26,458.31 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 0.54% مسجلاً 2,913.98 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

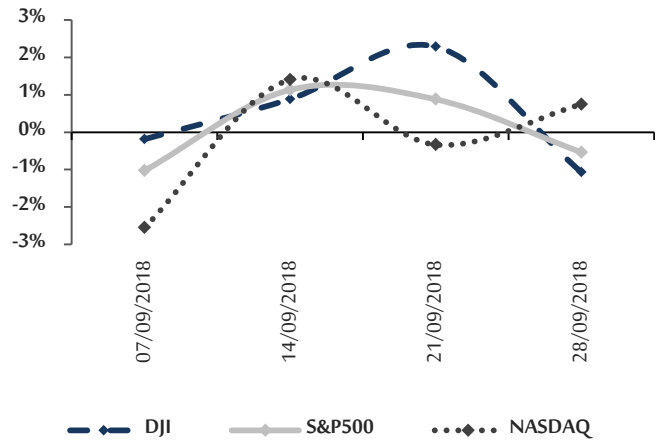

الأسهم الأوروبية:

تباينت الأسواق المالية الأوروبية في تداولاتها الأسبوعية، حيث انخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة 1.48% مسجلاً 12,246.73 نقطة بضغط من قطاعات التأمين، والمؤسسات العامة، والصناعة، يليه مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 0.01% مسجلاً 5,493.49 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والمصارف، والخدمات الصحية، بينما ارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 0.27% مسجلاً 7,510.20 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والمصارف.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

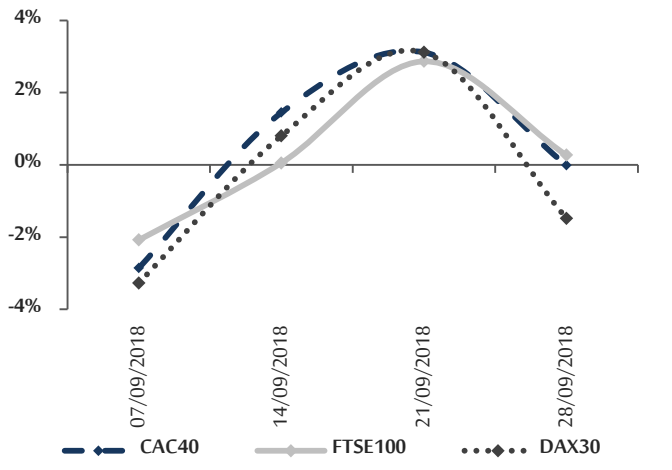

الأسهم الآسيوية:

أنهت الأسواق المالية الآسيوية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع باستثناء الهندية، حيث انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 1.91% مسجلاً 10,930.45 نقطة بضغط من قطاعات السلع الرأسمالية، والصناعة، والخدمات، بينما ارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 1.05% مسجلاً 24,142.5 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والتجارة، والخدمات، وارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** بنسبة بلغت 0.85% مسجلاً 2,821.35 نقطة بدعم من قطاعات التأمين، والتجارة، والخدمات، وارتفع مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 0.21% مسجلاً 6,207.6 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والصناعة، والمؤسسات العامة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

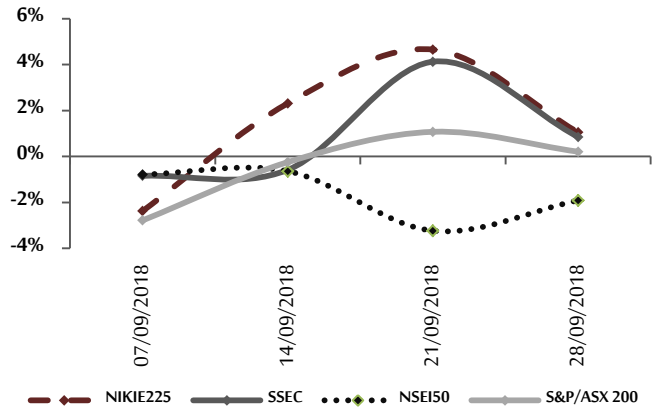

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر **MCX** بنسبة بلغت 2% مسجلاً 2,475.36 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والنفط والغاز الطبيعي، والخدمات.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

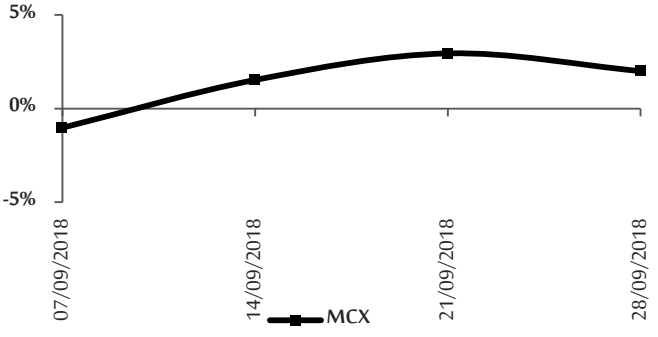

أسعار العملات:

اليورو:

افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية على انخفاض عند مستوى 1.1748 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1750 دولار أمريكي لليورو) وسط انتظار الأسواق لبيانات اقتصادية عن منطقة اليورو حول التضخم، واستمر اليورو بالانخفاض في تداولات منتصف

الأسبوع وآخره حيث أغلق عند مستوى 1.1609 دولار أمريكي لليورو، نتيجة لارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات جيدة عن الاقتصاد الأمريكي[1].

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

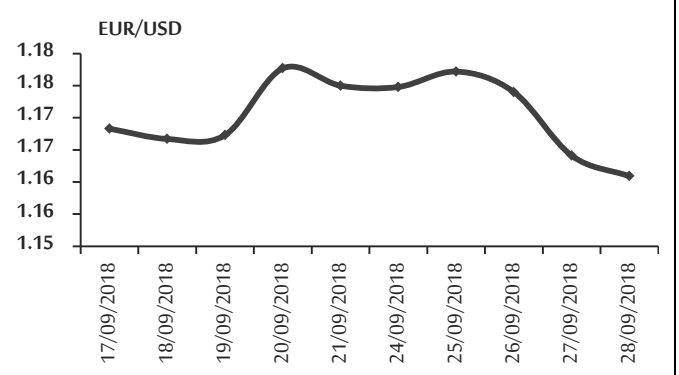

الجنيه الاسترليني:

افتتح الجنيه تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 1.3121 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.3077 دولار أمريكي للجنيه) مدعوماً بتصريحات إيجابية صادرة عن مسؤولين بريطانيين حول ملف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واستمر الجنيه بالارتفاع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3170 دولار أمريكي للجنيه وسط التوقعات باستمرار ارتفاع الأجور ونمو الإنتاجية، بينما انخفض الجنيه في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3031 دولار أمريكي للجنيه عقب بيانات اقتصادية سيئة عن الاقتصاد البريطاني[2].

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

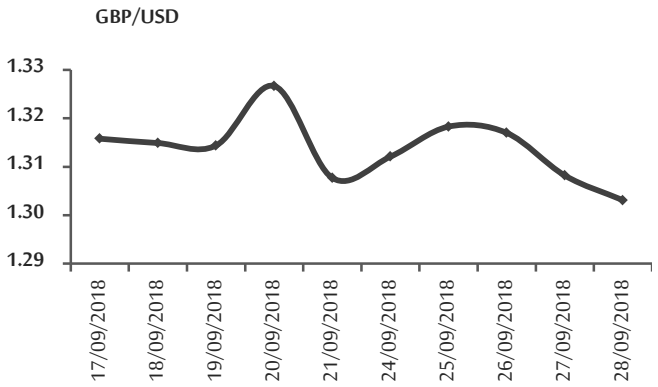

الين:

تابع الين انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 112.81 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 112.58 ين للدولار الأمريكي) وسط انخفاض الطلب على الين بسبب عطلة الاحتفال بيوم الاعتدال الخريفي في اليابان، بينما ارتفع الين في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 112.73 ين للدولار الأمريكي، مدعوماً ببيانات جيدة عن الاقتصاد الياباني[3]، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 113.69 ين للدولار الأمريكي، بعد محضر اجتماع بنك اليابان[4].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

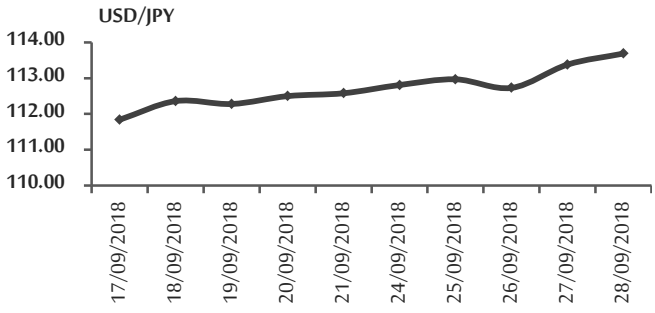

[1] صدور قراءة مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي المثبط التي أوضحت استقرار النمو عند 0.1% متوافقة مع التوقعات في شهر أيلول عام 2018، دون تغير يذكر عن القراءة السابقة لشهر تموز من العام ذاته.

2 صدور قراءة مؤشر GFK لثقة المستهلكين والتي أظهرت اتساع التراجع إلى 9- نقطة في شهر أيلول عام 2018، مقارنةً بـ7- نقطة في آب من العام ذاته، أسوأ من التوقعات التي أشارت لاتساع التراجع إلى 8- نقطة

[3] صدور القراءة السنوية لمؤشر طوكيو لأسعار المستهلكين والتي أوضحت تسارع النمو إلى 1.3% في شهر أيلول من عام 2018 مقابل 1.2% في القراءة السنوية السابقة.

4. الكشف عن محضر اجتماع السياسة النقدية لبنك اليابان الذي عقد في 19 من شهر أيلول عام 2018، والذي أقر من خلاله صانعو السياسية النقدية لدى بنك اليابان تقديمه المزيد من المرونة في السياسة النقدية مع المضي قدماً في برنامج التيسير الكمي والنوعي إضافة إلى آلية التحكم في منحنى العائد والبقاء على أسعار الفائدة سلبية عند 0.10-%.

اليوان:

افتتح اليوان تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.8571 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 6.8571 يوان للدولار الأمريكي) بسبب انخفاض الطلب على اليوان الصيني بعد تطبيق الرسوم الجمركية الأمريكية على صادرات صينة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي من البضائع الصينية، وتابع اليوان انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.8786 يوان للدولار الأمريكي وسط قيام بنك الصين الشعبي بضخ 80 مليار يوان في الأسواق، بينما ارتفع اليوان في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.8689 يوان للدولار الأمريكي نتيجة توقف بنك الصين الشعبي ضخ أي أموال في الأسواق.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

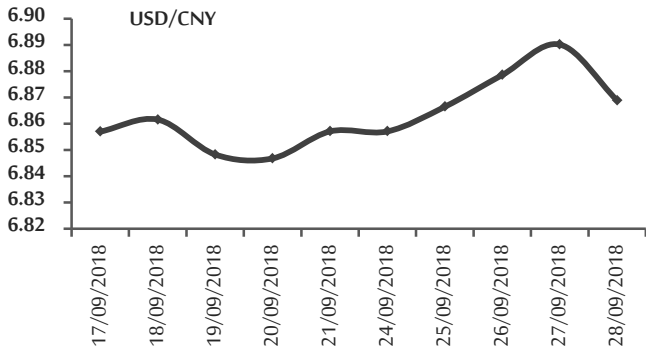

الذهب:

افتتح الذهب تداولاته الأسبوعية على ارتفاع طفيف مسجلاً 1,203.70 دولار أمريكي للأونصة بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,203.40 دولار أمريكي للأونصة) وسط تراجع الدولار الامريكي بعد تصاعد وتيرة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بعد قرار الصين إلغاء المحادثات التجارية مع الولايات المتحدة، بينما انخفض الذهب في تداولات منتصف الأسبوع ونهايته مسجلاً 1,191.50 دولار أمريكي للأونصة وسط ارتفاع الدولار الأمريكي بعد قرار الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة[1] بمقدار 0.25 لتصل .%2.25

الشكل رقم 15 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

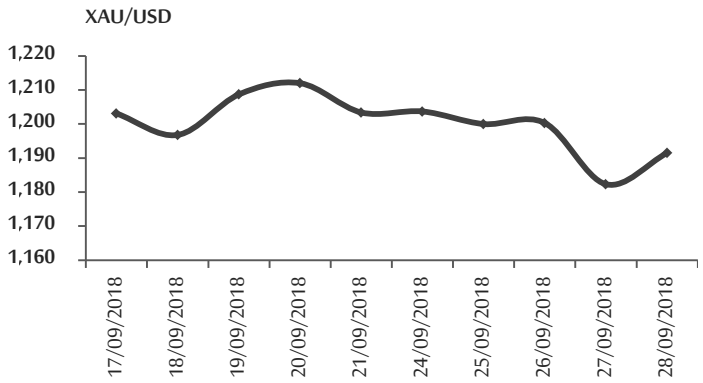

النفط:

تابع النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 81.20 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في تداولات الأسبوع السابق (عند مستوى 78.80 دولار أمريكي للبرميل) ويأتي هذا الارتفاع القوي بعد قرار أوبك والمنتجين المستقلين عدم زيادة الإنتاج، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع ونهايته ليغلق عند مستوى 82.72 دولار أمريكي للبرميل وسط انخفاض صادرات النفط الإيراني بعد تطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

الشكل رقم 16 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

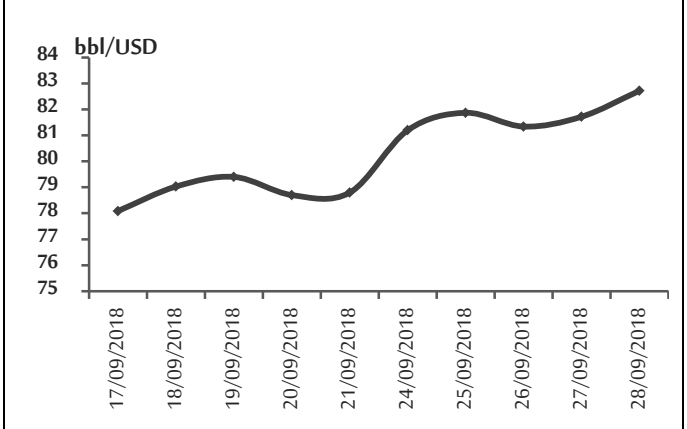

[1] رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية إلى نطاق 2.25% ، في ثالث زيادة لأسعار الفائدة الأمريكية خلال هذا العام.

صندوق النقد الدولي: إصلاح الصين لخفض القدرة الإنتاجية، وتأثيره في أسعار المنتجين[1]:

في أواخر عام 2015؛ أطلقت السلطات الصينية سياسة لتقليل القدرة الإنتاجية في صناعات الفحم والصلب، وذلك في إطار الجهد الأوسع للإصلاحات الهيكلية في جانب العرض، في هذا الوقت تقريباً بدأ تضخم أسعار المنتجين في الصين بالارتفاع بصورة كبيرة، بعد أن بقي المنتجون في المنطقة السلبية لأكثر من خمسة أشهر متتالية، كان السؤال المهم الذي طرحته الورقة؛ ما هو السبب وراء هذا الانحدار القوي - تخفيضات الطاقة الإنتاجية في الفحم والحديد، أم تعزيز الطلب الكلي؟ أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة الطلب الكلي - ربما بسبب حزمة التحفيز الحكومية في الفترة 2015- 2016 كانت المحرك الأكثر أهمية، في حين اتخذ تخفيض القدرة الإنتاجية دوراً في دعم أسعار الفحم والحديد مفسراً على الأكثر 40% من زيادة أسعارها.

بنك التسويات الدولية: ماذا تفعل الانكماشات النقدية؟ باستخدام إجرائية تحديد الطبيعة اللوغارتمية[2]:

على الرغم من وجود اعتقاد أن "**صدمة Volcker** [3]" قد قدمت معلومات مفيدة عن آثار السياسة النقدية، فإن هذه الورقة تطور إجراءً بسيطاً لتحديد انكماشات نقدية غير متوقعة، يتم تطبيق هذا الإجراء على مجموعة بيانات تغطي 162 دولة (خلال الفترة 1970-2017)، والتي تشمل 147 انكماشاً نقدياً كبيراً، يختار هذا الإجراء الحالة التي تكون فيها السياسة النقدية مرنة لفترة طويلة يتبعها فجأة زيادات كبيرة في أسعار الفائدة الاسمية، ويركز هذا الإجراء الإحصائي أيضاً على الانكماشات ذات الحجم الكبير التي تزيد من تذبذب البيانات، في حين أنه من غير المحتمل أن يكون مصحوباً "بتأثيرات المعلومات" المربكة (الأسواق تفسر رفع المعدل بأن البنك المركزي متفائل بشأن الجانب الحقيقي من الاقتصاد)، وقد أشار تحليل لاحق في القيمة المضافة إلى أن رفع سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس يقلل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.5%، وقد تبين أن هذا الانخفاض في الإنتاج مستمر، مما يشير إلى درجة معينة من التباطؤ، وينخفض مستوى الأسعار بنسبة 1.5%، مما يشير إلى أن تأثير الصدمات النقدية الانكماشية على المدى المتوسط/الطويل لا يتسم باستجابة **neo-Fisherian**[4]، كما وجدت الورقة أن الاقتصادات المتقدمة تعرض مزيداً من ثبات الأسعار مقارنةً بالدول الناشئة/النامية، حيث أن الأولى تجمع بين استجابة أسعار أكثر هدوءاً مع تأثير أكبر في الإنتاج.

اقتصاد الأسبوع:

فيتنام؛ تجربة اقتصادية جديرة بالاهتمام كواحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم:

تعد فيتنام أحد الاقتصادات النامية في جنوب شرق آسيا، وقد تطور في السنوات الثلاثين الماضية على نحوٍ لافت، حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي بدأت في عام 1986، إلى تحفيز النمو السريع للاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، إلى جانب التحسن الملحوظ في توفير الخدمات الأساسية، إذ تعد فيتنام اليوم مجتمعاً أكثر تعليماً وصحة، علاوةً على إنجازاتها في مجال الرعاية الاجتماعية والحد من الفقر، ويعود الدور الأكبر في نمو الاقتصاد الفيتنامي إلى نجاح كل من قطاعي التصنيع والتصدير المدفوعين بقدرة فيتنام على جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

[1] IMF, China's **Capacity Reduction Reform and Its Impact on Producer Prices**, WP/18/216, September 2018.

[2] IMF, **What Do Monetary Contractions Do? Evidence From An Algorithmic Identification Procedure**, WP//18/211, September 2018

[3] رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي بزعامة فولكر معدل الأموال الفيدرالية التي بلغ متوسطها 11.2% في عام 1979، إلى ذروة بلغت 20% في شهر حزيران من عام 1981، كما ارتفع معدل الإقراض إلى 21.5% في عام 1981 أيضاً، مما أدى إلى الركود بين عامي 1980 – 1982، حيث ارتفع معدل البطالة المحلية إلى أكثر من 10%.

[4] وجهة نظر تقول بأن رفع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة التضخم، وهي بذلك تخالف النماذج التقليدية التي تقول أنه إذا أرادت المصارف المركزية زيادة التضخم يجب أن تخفض أسعار الفائدة، وهي صحيحة في حالات خاصة عندما يكون اقتصاد البلد في حالة صعود، حيث لا يعير المستثمرون اهتماماً لتكلفة رأس المال.

قطاعات مثل الملابس والأحذية، وقبل كل شيء الالكترونيات، وقد أدرجت فيتنام في منظمة التجارة العالمية في عام 2007.

الناتج المحلي؛ سجل الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام أعلى مستوياته في عام 2017 حيث بلغ 223.86 مليار دولار أمريكي، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لفيتنام 0.36%من الاقتصاد العالمي، في حين سجل أدنى مستوياته في عام 1989 بمبلغ 6.29 مليار دولار أمريكي، ويشغل قطاع الصناعة والعقارات الحصة الأكبر في الاقتصاد الفيتنامي (41% من إجمالي الناتج المحلي). يليه قطاع الخدمات بحصة 37% من الناتج.

معدل النمو؛ حقق الاقتصاد الفيتنامي خلال السنوات الثلاث الماضية معدلات نمو تعد من الأعلى عالمياً، حيث بلغ معدل نموه السنوي 6.79% في الربع الثاني من عام 2018 مقابل 6.28% في الفترة ذاتها من العام السابق. علماً أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام قد بلغ 6.26% في الفترة من عام 2000 حتى عام 2018.

معدل البطالة؛ انخفض معدل البطالة في فيتنام إلى 2.01 % في الربع الرابع من عام 2017 مقابل 2.02% في الربع الثالث من العام ذاته، مترافقاً مع زيادة الحد الأدنى للأجور الذي وصل إلى ما يقارب 166 دولار أمريكي في نهاية عام 2017 مقارنةً بـ 116 دولار أمريكي في عام 2016.

معدل التضخم؛ بلغ معدل التضخم السنوي في فيتنام 3.98% في شهر أيلول من عام 2018، محافظاً على المعدل ذاته المسجل في الشهر السابق، وقد نجحت فيتنام خلال السنوات الخمس السابقة في تخفيض معدل التضخم الذي كان من أهم العوامل التي هددت سرعة نمو اقتصادها في العقد الماضي، حيث سُجل أعلى معدل تضخم عند 28.24% في شهر آب من عام 2008.

سعر الفائدة؛ سجل معدل الفائدة في فيتنام 6.25%، وقد بلغ متوسط سعر الفائدة 7.28% في الفترة من عام 2000 حتى عام 2018، وسُجلت أعلى قراءة عند 15% في شهر حزيران من عام 2008، في حين سُجلت أدنى قراءة عند 4.80% في شهر آب من عام 2000.

الفائض التجاري؛ أسهمت الأجور التنافسية وانخفاض التكاليف التشغيلية في فيتنام في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع، الأمر الذي أدى بدوره إلى مضاعفة صادرات فيتنام في السنوات الأخيرة، حيث سجل الفائض التجاري مقدار 1,610 مليون دولار أمريكي في شهر أيلول من عام 2018، ليتجاوز التقدير المبدئي للحكومة البالغ 700 مليون دولار أمريكي، وقد سجلت أعلى قراءة للفائض التجاري عند 2,258 مليون دولار أمريكي في شهر آذار من عام 2018.

الاحتياطي الأجنبي؛ قُدر الاحتياطي الأجنبي في عام 1991 في فيتنام بأقل من 0.01 مليون دولار أمريكي، ليصل في عام 2017 إلى أعلى مستوياته عند 49,497 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 18.55% من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الأجنبي؛ ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام حتى شهر أيلول من عام 2018 بنسبة 6% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، ليصل إلى 13.25 مليار دولار أمريكي، وتوجه هذا الاستثمار بمعظمه إلى قطاعي التصنيع والعقارات.

التصنيف الائتماني تصنف وكالة Standard& Poor's ووكالة Fitch فيتنام عند BB^- مع نظرة مستقبلية مستقرة. وصنفت وكالة Moody's فيتنام عند Ba3 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

بيئة الأعمال؛ حقق الاقتصاد الفيتنامي تصنيفاً أعلى من حيث القدرة على المنافسة العالمية وذلك حسب تقرير التنافسية العالمية 2017- 2018، إذ صُنفت فيتنام في المركز 55 من بين 137 دولة مصنفة مقارنةً بالمركز 60 في تقرير العام

السابق، وقد وصل أدنى تصنيف لفيتنام إلى المركز 75 في كل
من عامي 2010 و2013.